Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الخروج من الحلقة المفرغة للفقر دراسة في تجارب تنموية ناجحة

Out of the vicious cycle of poverty

Study in successful development experiences

راضية ياسينة مزاني Mazani radia yacina
جامعة الجزائر03 Université d'Alger 3 Dely Brahim
radiamazani@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-12-10 تاريخ القبول : 2020-01-02

ملخص:

منذ ظهور النظام الرأسمالي وأغلب المفكرين يدرسون كيفية المحافظة على النمو الاقتصادي لتظهر نظريات جديدة تبحث في كيفية تحقيق هذا الأخير مواكبة بذلك المستجدات التي شهدها العالم وهي ظهور محور الجنوب الفقير بعد موجات الاستقلال التي عرفتها شعوب هته المناطق في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ابتداء من خمسينيات القرن الماضي حيث ظهرت عدة نظريات بهدف كسر الحلقة المفرغة للفقر وتحسين اقتصاديات هذه الدول وتحقيق النمو الاقتصادي ثم التنمية المستدامة .

فشلت العديد من دول العالم الثالث في تحقيق النمو والتنمية رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها إلا أن هناك بعض الدول التي استطاعت كسر الحلقة المفرغة للفقر والالتحاق بركب الدول المتقدمة ومنافستها وهذا ما يظهر من خلال هته الدراسة التي تبين نجاح تجربتين تنمويتين في كل من الصين وكوريا الجنوبية وهذا لأن الدولتين لم تتبعا نموذجا لاقتصاد دولة ناجحة وإنما طورتا نموذجا خاصا بها متخذة بعين الاعتبار خصوصيات أنظمتها وظروفها الداخلية واستخدمت الدولتين ما تملكه من إمكانيات لذلك.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي.، التنمية المستدامة.، الحلقة المفرغة للفقر.، الصين.، كوريا الجنوبية.

Abstract:

Since the emergence of the capitalist system most of the intellectuals are studying how to maintain economic growth, new theories looking at how to achieve the latter, and aimed at breaking the vicious circle of poverty after the emergence of poor areas, improving their economies, achieving economic growth and sustainable development.

Many countries in the third world have failed to achieve development but there are some one that have been able to break the vicious circle of poverty, which shows through the study will explain the success of two developmental experiments .witch have taken into account the specificities of their countries and their internal conditions and used their potential.

Keywords: Economic growth ; Sustainable development; The vicious circle of poverty;China; South Korea .

مقدمة:

منذ ظهور النظام الرأسمالي وأغلب المفكين يدرسون كيفية المحافظة على النمو الاقتصادي على غرار أدام سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس وجون باتيست ساي، ثم كيفية تفادي انهيار النظام الرأسمالي في ظل التسارع في الإنتاج، وهنا نذكر جون مينار كينز الذي وضع نظريته بغرض تفادي أزمة مثل تلك التي عرفها العالم في 1929 [1]، لتظهر نظريات جديدة واكبت المستجدات التي شهدها العالم وهي ظهور محور الجنوب الفقير بعد موجات الاستقلال التي عرفتها شعوب هته المناطق في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ابتداء من خمسينيات القرن الماضي،حيث ظهرت نظريات الحلقة المفرغة ومدرسة التبعية ونظريات النمو المتوازن وغير المتوازن، كلها تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة للفقر وتحسين اقتصاديات هذه الدول وتحقيق النمو الاقتصادي ثم التنمية المستدامة .لكن فشلت العديد من دول العالم الثالث في ذلك رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها، إلا أن هناك بعض الدول التي استطاعت كسر الحلقة المفرغة للفقر.ومن هنا تأتي إشكالية هته الدراسة:

كيف استطاعت بعض دول العالم الثالث على غرار الصين وكوريا الجنوبية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والالتحاق بركب الدول المتقدمة و منافستها ؟.

للإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

-تعددت النظريات المفسرة لكيفية الخروج من الحلقة المفرغة لكن تطبيقها لم يحقق نفس النتائج.

-مهما تشابه نظامين إلا أن لكل واحد خصوصياته وهذا ما يفسر نجاح التجارب التنموية في بلدان وفشلها في بلدان أخرى.

-نجاح التجارب التنموية راجع إلى استغلال أنظمة هذه الدول الموارد المتاحة بأحسن طريقة واختيار النموذج التنموي الذي يتماشى وطبيعة هذا النظام.

الهدف من هته الدراسة هو محاولة فهم أسباب نجاح تجربتين تنمويتين في كل من الصين وكوريا الجنوبية والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى أن الدولتين لم تتبعا نموذجا لاقتصاد دولة ناجحة وإنما أخذتا بعين الاعتبار خصوصيات بلدانها وظروفها الداخلية واستخدمت ما تملكه من إمكانيات رغم أنها لم تكن وفيرة بالمقارنة مع العديد من دول العالم الثالث التي رغم ما تزخر به من موارد إلا أنها لم تستطع أن تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وحسب طبيعة الموضوع تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

المبحث الأول: الحلقة المفرغة للفقر

الفرع الأول:أسباب تكون الحلقة المفرغة للفقر:

تعيش كل دول العالم الثالث في حلقة مفرغة من الفقر والتي هي تفاعل مجموعة من العوامل والقوى في علاقة دائرية أين أي نقطة ننطلق منها تكون سببا ونتيجة في نفس الوقت، ويعد المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في هته البلدان من أهم أسباب توليد الحلقة المفرغة للفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف، ذلك لأن تكوين رأس المال من أهم ما يحتاجه النمو الاقتصادي كما أن الاستثمار يجعل المدخرات ونمو معدلاتها مسألة ضرورية، فعدم توفر المواد لاستخدامها في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل لإنتاج الغذاء والسكن وغيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد أو اقتطاع الموارد من الاستهلاك التجاري من أجل الاستثمار.

إن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر أو التخلف هي أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا و يستثمروا بينما لا يستطع الأفراد ذوي الدخل المنخفض أن يقوموا بذلك النشاط من أجل كسر الحلقة إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة كون الاستثمار عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية،لذلك فإن الدول الفقيرة ستبقى كذلك على ضوء هذا المعيار [2].

الفرع الثاني: نظريات التنمية

تعددت النظريات التي ظهرت في نهاية أربعينيات القرن الماضي والتي كانت تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وإخراج دول العالم الثالث من حالة الفقر والتخلف، وسيتم التركيز هنا على ثلاث نظريات و هي:

1-مدرسة التبعية

يمكن التمييز بين تيارين أساسيين في مدرسة التبعية وهما التيار الماركسي وتيار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA حيث حاولت مدرسة التبعية أن تقدم تفسيرا لأسباب التخلف وإستمراريته إذ ترى أن التخلف كظاهرة عامة في بلدان العالم الثالث نشأ وتطور مع مرحلة النمو الرأسمالي في أوروبا الغربية فالتخلف في دول العالم الثالث والنمو السريع في أوروبا الغربية هما وجهان لعملة واحدة فانتشار الرأسمالية أدى إلى تنافس الدول الأوروبية على الحصول على أكبر عدد من المستعمرات لتأمين استمرارية الحصول على المواد الأولية الرخيصة وضمان أسواق لتصريف منتجاتها فأصبح العالم الثالث حقل للنهب .حيث يرى دوس سانتوس أن حالة التبعية يمكن وصفها بأنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسيع في اقتصاد آخر يكون تابعا للأول [3].وقد ساهمت المدرسة في إعداد مجموعة من الاقتراحات البديلة تهدف إلى تحويل أسس التبادل الدولي بين الدول النامية والدول الصناعية عن طريق تفعيل الزراعة وتحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول العالم الثالث عن طريق تنمية القطاعات الأساسية وتدخل الدولة في بعض القطاعات ووضع اتفاقيات إنتاج مشترك مع الشركات المتعددة الجنسيات.

وقد ذهب بعض المفكرين أمثال راؤول بربيش وأندري جندر فرانك إلى تقديم حل مقاطعة النظام الرأسمالي لكي تستطيع هذه الدول تحقيق التنمية والتحكم في السوق المحلية.

2-نظرية النمو المتوازن

تنسب هذه النظرية إلى نوركس وروزنشتاين رودان وتهدف إلى معالجة أسباب الحلقة المفرغة فبالنسبة لنوركس يجب كسر الحلقة المفرغة أو ما أسماه بدائرة الفقر الخبيثة عن طريق معالجة ضعف الاستثمار وهذا عن طريق توزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الإنتاج بشكل يؤدي إلى التكامل الصناعي المتوازن ومن هذا الحد يحدث اتساع لحجم السوق المحلية، أما بالنسبة لرودان فالتصنيع هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة مشكل التخلف ولكي ينجح يجب أن يصل المشروع الصناعي إلى الحجم الأمثل وهذا يتطلب سوقا واسعة ولذلك فعلى تلك الدول إنشاء أسواق مشتركة. فالنظرية تقوم على أساس الاستثمار في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة في نفس الوقت وتقوم الحكومة بالإشراف عليها وذلك للانطلاق إلى مرحلة أعلى نمو، فهو يرفض النمو البطئ أو التدريجي وهذا لعدم قابلية أدوات الإنتاج للتجزئة[4].

لكن ما يعاب على هذه النظرية هو أنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عدة مشاريع في نفس الوقت وهذا لا يتوفر لدى الدول النامية .

3-نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بكل من هيرشمان والبرايت وهانس سنجر حيث تعتمد هذه النظرية على الاستثمار في قطاع واحد يكون القطاع الرائد الذي سيدفع باقي القطاعات إلى التطور حيث يجب أن توجه الجهود نحو البحث عن القطاع الذي يتميز بالتفوق على القطاعات الأخرى وهنا يميز هيرشمان بين الصناعات التي تملك آثار الدفع على الخلف وتلك التي تملك آثار الدفع إلى الأمام حيث يكون القطاع الرائد في الوسط، مثلا الاستثمار في صناعة الحديد والصلب له آثار الدفع إلى الخلف وهو ضرورة الاستثمار في الصناعة الإستخراجية، وله آثار الدفع إلى الأمام وهو الصناعة التحويلية كما أن كل قطاع له وفورات خارجية يدعم بها قطاعا آخرا[5].

ولم تسلم هذه النظرية كذلك من الانتقادات لأنه من الصعب وخاصة في دول العالم الثالث تحديد القطاع الرائد و هل سيكون له الوفورات الخارجية اللازمة للاستثمار في قطاعات أخرى.

وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة لهذه النظريات، هناك دول استطاعت كسر الحلقة المفرغة باستعمال إحداها ولكن مع ملائمتها لخصوصيات أنظمتها ومواردها واحتياجاتها وهذا هو سر نجاح هذه التجارب التنموية مثلما توضحه كل من الصين و كوريا الجنوبية.

المبحث الثاني: التجربة التنموية الصينية

منذ الإعلان عن جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 وإلى غاية 1978 كانت الدولة فقيرة وتعد من دول العالم الثالث، لكن بفضل سلسلة من الإصلاحات وإتباع سياسات تنموية صحيحة استطاعت الصين أن تلتحق بركب الدول المتقدمة وتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأن تصبح شريكا اقتصاديا مهما مع الدول المتقدمة ودول العالم الثالث لوفرة متوجاتها وقلة ثمنها.

وقد عرف الاقتصاد الصيني تغيرا تدريجيا ليصل إلى ما عليه اليوم ولا يمكن تناول الاقتصاد الصيني المعاصر بعيدا عن تطور المنظور الإصلاحي داخل الحزب الشيوعي الصيني الذي تناول نظريتين هما:[6]

- نظرية عصفور القفص:تبنى هذه النظرية تشين يوان حيث تقتضي السماح بلبرالية سياسية واقتصادية في حدود لا تبعدها عن أسس النظام الاشتراكي،أي إدخال إصلاحات على الدولة تساعدها على التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة دون الخروج عن الإطار الاشتراكي ويشبه هذا التغيير العصفور الذي يمكنه الطيران بالشكل الذي يريد دون الخروج من القفص.

-نظرية القط:والتي دافع عنها دينغ شياوبينغ حيث تقضي هذه النظرية بعدم التركيز الكبير على الإيديولوجية والقبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي وبدأ هذا التوجه من خلال ما يسمى بالباب المفتوح .و هي التي فتحت المجال فيما بعد إلى انفتاح الصين على الدول الرأسمالية.

وقد أساس هاتين النظريتين مر الاقتصاد الصيني بمرحلتين في طريقه نحو الإصلاح:

الفرع الأول: مرحلة البناء الاشتراكي المركزي 1949- 1978

لعبت هذه المرحلة دورا مهما في الإصلاح الاقتصادي الصيني رغم نقائصها،وقد تميزت بوجود تيارين في التخطيط الاقتصادي وهما النمط الستاليني وهو النمط الذي يقوم على سيطرة الحزب على أدوات الإنتاج وتحالف العسكريين والحزبين في التسيير على حساب الإداريين،والنمط اللينيني وهو النمط الذي تبناه شوئن لاي وتشين يوان واتضح من خلال برامج الخطط الخمسية والتي طبقت أربعة منها في عهد ماوتسي تونغ[7]:

- الأولى 1953-1957.

-الثانية 1958-1962.

- الثالثة 1966-1970.

- الرابعة 1971-1975.

حيث قامت هذه الخطط على تنظيم العمل والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية وخلق التوازن بين المناطق الجغرافية و القيام بعملية النمو بوتيرة بطيئة، وقد قام ماوتسي تونغ خلال فترة حكمه بعدة إجراءات، هناك من يراها خاطئة وهناك من يعتبرها أساس انطلاق الصين، فقد ركزت الخطة الأولى على الاستثمار في القطاع الصناعي و تحويل الصين من دولة زراعية إلى دولة صناعية بمساعدة الإتحاد السوفييتي لكن رغم نجاح المشاريع الكبيرة في هذه الأخيرة إلا أنها لم تلاقي نفس النجاح في الصين ،ومن هنا جاءت الخطة الثانية التي تركز على الاستثمار في الصناعة والزراعة والحرف اليدوية، وأصبح ماو منغلقا على العالم الخارجي وقطع علاقته مع الإتحاد السوفيتي عقائديا واقتصاديا وحول بلاده إلى المركز الثاني للشيوعية في العالم[8] ، ثم قادها إلى ما أسماه بالقفزة الكبرى إلى الأمام بين 1958-1962 ، لكن هذا ما حطم الاقتصاد [9].

غير ماوتسي تونغ سياسته بالتركيز على القطاع الزراعي على أساس الخطة الثالثة وهذا عن طريق تعبئة الجماهير الموجودة في القرى والأرياف عن طريق حث الفلاحين على إصلاح الأراضي وبناء السدود وكان هدفه أن تعمل هذه البنية التحتية على زيادة المحاصيل الزراعية وتحسين المداخيل وزيادة الطلب على المواد الزراعية والأسمدة والسلع الاستهلاكية، هذا ما سيمكن من تأسيس معامل صغيرة التي ستتأسس لسد الحاجات المحلية ، وبالتالي سيكون هناك زيادة في الطلب وزيادة في الإنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وخلق أسواق جديدة، وبالتالي فإن عمل الفلاحين سيتحول إلى رأسمال يصبح وفورات خارجية لقطاعات أخرى خاصة الصناعية.

تضامنت المزارع الجماعية وشكلت أول اتحاد كبير يسمى بالكمونة وتشكلت خلال فترة صغيرة 24000كمونة شعبية[10] كان من المقرر أن تصبح بمكانة وحدات أساسية في المجتمع الريفي

من أجل توحيد و حصر الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والإدارة في يد واحدة، لكن هذا الأمر لم يطبق في الواقع و هذا راجع إلى مركزية السلطة التي كانت في يد الكوادر الحزبية التي كانت تدير هذه الكمونات وأصبح الفلاحين عبيدا لدى الدولة عوض أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، وعرف البلد المجاعة والفقر في الستينات بعد الكوارث الطبيعية التي عرفتها تلك الفترة حتى في الجانب الصناعي أمر خروتشوف رئيس الإتحاد السوفييتي آنذاك بسحب الخبراء من الصين بعد قطع العلاقات بين البلدين .

بعد الأزمة الاقتصادية انسحب ماو من الحياة السياسية واستلم القيادة كل من ليوشاوجي ودينغ شياوبينغ حيث قاما بعدة إصلاحات أعطت دفعة إلى الاقتصاد الصيني عن طريق إغلاق الكثير من المعامل القروية، وجعل العمل بحوافز مادية لتشجيعهم،حيث ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية الخاصة وزادت مداخيل الفلاحين من الإنتاج الخاص،كما ارتفع إنتاج الصناعة الثقيلة والخفيفة .إلى غاية رجوع ماو إلى الحياة السياسية وقيامه بالثورة الثقافية وإعادة العمل بسياسته القديمة وأدخل بلاده فيما يسمى بالثورة الثقافية بين 1966 1976 و التي كانت صراعا عقائديا أودت بحياة حوالي مليوني شخص[11]..

تطبيق الاشتراكية والتخطيط المركزي كانت من مميزات الفترة الأولى التي انتهت بوفاة الزعيم ماوتسي تونغ.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح

و التي انقسمت إلى مرحلتين

1-المرحلة الأولى من 1978 إلى1992

حيث طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في مؤتمرها الحادي عشر المنعقد في نوفمبر 1978 برنامج التحديثات الأربعة التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[12]

-جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

-إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع

-إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشاريع الخاصة مع محافظة الدولة على سيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة و التعدين.

-اللامركزية تسيير المشروعات العامة.

-منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب

-تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيف الرسوم الجمركية

-السعي إلى الانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية

-تشجيع المرافق السياحية و الشروع في عملية واسعة لبنائها

-العمل على إنشاء أسواق مالية صينية.

و اعتمدت الصين خلال هذه الفترة على الأفكار الأساسية لدينغ شياوبينغ والذي قامت نظريته على التحول التدريجي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي والمقصود به أن السوق يلعب دورا أساسيا في توزيع حصص الموارد في إطار تنسيق الدولة والسيطرة الكلية لها.فيجب الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة مع فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية ، فقد كان هناك اتفاق على ضرورة إصلاح النظام الاشتراكي و بناء القاعدة المادية له بوسائل و آليات رأسمالية[13].

وقد صرح دينغ شياوبينغ في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي المنعقد في سبتمبر 1982 أن هدف التحديث الاقتصادي هو المطلب الرئيسي في هذه المرحلة الجديدة ولهذا الغرض ستتبع الصين وسيلة الانفتاح على العالم الخارجي وستوسع التبادلات مع الخارج[14].

وكانت الوجهة الأولى للإصلاحات الأرياف أين تم إنشاء نظام للخدمات الاجتماعية وتطوير مؤسسات القرى، ونجاح الإصلاح في هذه المناطق هيأ ظروفا جديدة للقيام بإصلاحات أخرى في البنية الاقتصادية، حيث استمر إلى المدن بتعديل تركيبات الملكية

وإصلاح التجارة الخارجية ونظام العمل والرواتب والضمان الاجتماعي .

تميزت هذه الفترة بإدخال بعض قواعد وآليات اقتصاد السوق على الاقتصاد الاشتراكي لضمان فعالية هذا الأخير، فقد ظهرت أشكال من الملكية الخاصة كما تم تحرير القطاع الزراعي من خلال إلغاء نظام الكمونات الشعبية الذي كان سائدا في عهد ماو وتحرير الأسعار الزراعية وانفتح الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي و تشجيع الاستثمار الأجنبي .

2-المرحلة الثانية من 1992 إلى يومنا هذا

حيث واصلت الحكومة الصينية جهود الإصلاح والانفتاح الخارجي مع التأكيد على مبدأ اشتراكية جديدة ذات ملامح صينية وهذا هو سر نجاح التجربة التنموية الصينية إذ أنها خلقت نموذجا خاصا بها ولم تتبع تجربة دول أخرى وهذا ما مكنها من الخروج من المشاكل الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة.وقد ساعد في وتيرة الإصلاح كل من جيانغ زيمين ودانغ شياوبينغ اللذان أعلنا أن التقدم الاقتصادي أهم و أولى من الإيديولوجيات[15] ، وقد عرفت هذه المرحلة جهودا كبيرة لإقامة شراكة مع الشركات الأجنبية و تميزت بتخفيض عدد الوحدات الصناعية التابعة للدولة مع احتفاظ هذه الأخيرة بعدد من الصناعات الأساسية و العسكرية .

و للتذكير فإن عملية الإصلاح الاقتصادي بدأت في المجال الزراعي الذي تطور بصفة كبيرة مع ضمان تسويق المنتجات الزراعية وتطوير نظام الري فقد كان هذا القطاع يستحوذ على حصة الأسد من ميزانية الدولة وأصبح يفرز رؤوس أموال للقطاعات الأخرى .

استطاعت الصين بفضل كل الإجراءات الصحيحة المتبعة أن تصبح دولة كبرى في العلاقات الدولية لها وزنها الاقتصادي والسياسي رغم أنها كانت مصنفة ضمن دول العالم الثالث رغم كل المشاكل التي واجهتها و رغم ندرة الموارد الأولية ورغم المشاكل السياسية التي كانت تعاني منها سواء على المستوى الداخلي المتمثل في الصراعات الإيديولوجية، أو على المستوى الخارجي كمشاكلها مع اليابان .

المبحث الثالث: التجربة التنموية في كوريا الجنوبية

تعد التجربة التنموية الكورية تجربة فريدة من نوعها لأن البلد أصبح الآن ينافس القوى الكبرى بمؤسساته الضخمة رغم أن كوريا الجنوبية بلد صغير محدود الموارد عانى من الدمار الذي خلفته الحرب الكورية بعد أن كان مستعمرة يابانية، لكن المسيرين استطاعوا وبفضل خطط تنموية ناجحة تجاوز الفقر والتخلف وإعطاء البلد مكانة مهمة على الساحة العالمية.

الفرع الأول:المميزات الاقتصادية لكوريا الجنوبية

كانت كوريا الجنوبية من أفقر الدول في ستينيات القرن الماضي تتميز بقلة الموارد الطبيعية ومساحة جغرافية ضيقة، ورأس مال ضئيل، إلا أنها حققت قفزة نوعية في ظرف 26 سنة فقط حيث حققت معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 8% من عام 1965 إلى عام 2004[16]و ارتفع إجمالي الدخل القومي من 2.3 مليار دولار سنة 1962 إلى 680.1 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 12004 مليار دولار 2013، كما ارتفع نصيب الفرد من إجمال الدخل القومي من 87 دولار إلى 14162 دولار ثم إلى 24007 دولار خلال هذه المدة[17].

لدى كوريا الجنوبية اقتصاد سوق يحتل المرتبة 14 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر من الاقتصاديات الكبرى فهي دولة ذات دخل مرتفع نموا ، واحدة من أسرع اقتصاديات نموا في العالم وتعتمد على التجارة الدولية مصنفة من أكبر المصدرين والمستوردين في العالم .

تبنت كوريا الجنوبية سياسة تنموية قائمة على استيراد الحد الأدنى الضروري مقابل تشجيع الصادرات خاصة المواد ذات النوعية المتوسطة وأسعار تنافسية ومن أهم مميزات الإستراتيجية التنموية الكورية فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها خاصة المواد المختلفة ذات رؤوس أموال أجنبية وكورية في نفس الوقت وفي المناطق الحرة وهي تلك المناطق التي لا يدفعون فيها المستثمرين ضرائب.

وأهم ركائز وخصائص الإستراتيجية الكورية والتي اعتبرت من دعائم نجاحها هو تدخل الدولة لتعديل الاقتصاد وعدم انسحابها من المجال الاقتصادي فبالإضافة إلى تأسيس عدة شركات عمومية في المجالات الهامة كالحديد والصلب والطاقة والنقل الجوي،بقيت الدولة تستحوذ على العديد من البنوك الوطنية مما سمح لها بالتحكم في توجيه وتخطيط الاستثمارات وفي انتقاء القطاعات التي تريد تدعيمها.

الفرع الثاني:مراحل السياسة التنموية الكورية

مرت السياسة التنموية الكورية بالمراحل التالية

1-مرحلة الانطلاق 1961-1973.

أطلق الرئيس بارك شانج مشروع التحديث وكان هو الذي قاد الانقلاب العسكري في 16ماي 1961 و نفد الدستور الذي وضعه يوشين لمدة عشر سنوات، هذا الدستور كان يهدف إلى تطبيق سيطرة كاملة على العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتميزت هته الفترة بالتدخل الحكومي في الاقتصاد حيث سيطرت الدولة على التجارة الخارجية وسعر الصرف والسياسة المالية وذلك بهدف تشجيع الصادرات بنظام حوافز بهدف لتوجيه الموارد الاقتصادية إلى الصناعات الموجهة إلى الخارج، كما تميزت السياسة التنموية في هذه المرحلة بالتركيز على ضرورة الانضباط والتضحية لتحقيق أهداف التنمية مثل فرض قيود على واردات السلع الاستهلاكية والسلع غير الضرورية، الأمر الذي أدى إلى زيادة أرباح الصناعات التي تنتج السوق المحلي وهذا ما أدى إلى زيادة الموارد التي توجه نحو الصناعات التي تعمل على التصدير بصورة أكبر من الصناعات التي تعمل على الاستيراد وهذا ما أدى بدوره إلى تقديم حوافز للصناعات التصديرية من طرف الحكومة أهمها تخفيض سعر الصرف الأمر الذي ساهم في إعطاء دفعة قوية للصادرات وانخفضت أسعار الفائدة على القروض بغرض التصدير، ومنذ 1991 تم إعفاء المصدرين من الضرائب الجمركية ،إذ أن السياسة التجارية كانت قائمة على إحلال الصادرات محل الواردات وتقييدها وتشجيع الصادرات وحماية الصناعات المحلية غير موجهة للتصدير الأمر الذي أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي وبفضل هذا النجاح قررت الحكومة الكورية أن تتجه نحو الصناعة الثقيلة.

2-المرحلة الثانية 1973 -1979

كانت مرحلة التحول نحو الصناعات الثقيلة والكيماوية بقرار من الرئيس بارك خاصة لتوسيع المعدات العسكرية تخوفا من الصين كما زاد الطلب على هذه الصناعات أهمها الصلب والسفن والآلات والسيارات وقد قامت الحكومة بتسهيل الاقتراض من البنوك بتخفيض سعر الفائدة كما تم خفض ثلثي قروض صندوق الاستثمار القومي لهذه الصناعات فأصبحت هذه الصناعات تشكل 50% من الصادرات الكورية بداية الثمانينات في نفس الوقت قلت المزايا التي كانت تقدم لصناعات التصدير.

3-المرحلة الثالثة التحرير الاقتصادي الحذر

واجهت كوريا مشاكل اقتصادية عام 1979 نتيجة كثرة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة في مرحلة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى تراجع معدل نمو الصادرات وتراجع معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية في الصناعات الثقيلة فاستعانت بقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما قامت بتقليل القروض المقدمة للصناعات الثقيلة مقابل زيادة القروض المقدمة للصناعات المتوسطة والصغيرة كما تم إعادة تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية،كما قامت بإعادة هيكلة العديد من الصناعات الثقيلة خاصة بدمج بعض مشروعاتها مع بعض حيث انخفضت من 60 إلى 15 مؤسسة. وقامت بالعودة إلى الصناعة الخفيفة.بعد أزمة 1997 سحبت اليابان كل أموالها الأمر الذي أدى بشركات الشيبول إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي الذي منح لها مدة سنة لإرجاع الديون في هذه الفترة دايو لم تستطع ذلك الأمر الذي أدى إلى بيعها إلى شركة شوفرولي.

الفرع الثالث:عوامل نجاح التجربة التنموية الكورية

1- العوامل الداخلية

أ-التركيز على قطاع التعليم والاستثمار في الموارد البشرية فقد احتلت كوريا الجنوبية المرتبة 12 في دليل التنمية البشرية لعام2013 وهذا راجع للأفكار الكونفوشيوسية والنصائح البوذية التي ترى أن التعليم هو المفتاح الوحيد للنجاح في المستقبل

.حيت أولى القادة أهمية كبيرة بهذا القطاع وخاصة بعد إصلاحات 1968 التي تنص على[18]:

-غرس الهوية القومية لدى الشعب.

- تنمية احترامهم لتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم .

-تنمية الابتكار وروح الريادة وإحياء القومة الوطنية .

- تحقيق الازدهار العام .

- ضرورة التوازن بين التنمية والتقاليد وحاجات الفرد وحاجات الوطن.

فقد ركزت القيادة الكورية على رأس المال البشري من خلال التكوين والتعليم ومنع الإضرابات وحضر النقابات العمالية ومنع العمال من التنظيم تحت أي إطار حيث كانت الطبقة العاملة تشتغل أكثر من نظيراتها في اليابان و تايوان .

ب- سيطرة الدولة على الاقتصاد

حيث كان للدولة دورا أساسيا في دفع النمو الاقتصادي حيث توصف التنمية المحققة في كوريا بتنمية قيادة الدولة لا قيادة السوق والذي تمثل في تشجيع الصادرات والصناعات الثقيلة والكيماوية وتحرير الاقتصاد وللوقوف في وجه أي خطر من الدول الكبرى أنشأ بارك مؤسسة جديدة لتسيير التنمية وهي مجلس التخطيط الاقتصادي .

ج- المشاركة الشعبية ،حيث أن الخطط الصناعية الحكومية تلقت مساندة من القطاع الخاص و تجاوبا من الشعب بمختلف فئاته فقد ساعد تأسيس مجلس للمشاركة الشعبية بواسطة معهد التنمية الكوري على إيجاد أطر مؤسسية للمشاركة الشعبية

د- التكتلات الصناعية

حيث عملت الحكومة على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى شيبول وذلك كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية وهي مجموعة من الشركات تمتلكها عائلة تسيطر على صناعات معينة وتحتكرها وتقدم الحكومة تسهيلات تمويلية [19] وتسمى كذلك بـles grandes canglomeras

2-العوامل الخارجية

لعبت العوامل الخارجية دورا كبيرا في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في توفير مظلة الحماية العسكرية والأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها كما قدمت لها مساعدات اقتصادية وفنية عن طريق تدريب الاقتصاديين والعمال والمهندسين الكوريين في أمريكا، والمساعدة في إقامة المؤسسات البحث العلمي والاستشارات في مجال التنمية وتدعيم التعليم .إضافة إلى استثمارها في البلد بنسب كبيرة جد في السنوات الأولى من بداية التجربة التنموية.

كما كان لليابان كذلك يد في دفع عجلة التنمية لأنها قامت ببناء بنية تحتية شاملة من الطرق و الموانئ والمراكز..في فترة استعمارها للبلد ثم اتبعت كوريا النهج الياباني في التنمية .

خاتمة:

تعاني دول العالم الثالث من عدة مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية جعلتها تتخبط في حلقة مفرغة للفقر إذا انطلقنا من أي عنصر في هته الدائرة نجده سببا ونتيجة في نفس الوقت، إضافة إلى الضغوطات الخارجية التي أزمت من أوضاعها في ظل غياب تجارب تنموية صحيحة ،وتبعية مفرطة للدول المتقدمة سواء عن طريق التبادلات التجارية غير المتساوية والمجحفة في حق الدول النامية ،أو عن طريق المنظمات المالية كصندوق النقد الدولي الذي يملي شروطه وقوانينه التعسفية .لكن هناك دول من العالم الثالث استطاعت وضع حد لهاته التبعية وهذا ما اتضح من خلال عرض التجربتين التنمويتين في كل من الصين وكوريا الجنوبية.فمن خلال عرض المراحل التي مرت بها الدولتين اتضح أن تحقيق التنمية ليس سهلا فقد واجهت الدولتين عدت أزمات ومشاكل وانتكاسات،لكن الأمر ليس مستحيلا .

فقد أثبتت التجربتين أنه يمكن للدول النامية أن تكسر الحلقة المفرغة للفقر وتحقق النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة شرط أن تكون هناك إرادة حقيقية للتغيير ووجود مسيرين يتحملون هذا الأخير واستغلال الموارد استغلالا صحيحا وإتباع النموذج التنموي الذي يتلائم مع متطلبات وخصوصيات البلد وليس نقل لتجارب تنموية ناجحة في بلدان أخرى لأن نجاحها في نظام لا يضمن نجاحها في نظام آخر.فمهما تشابه نظامين سياسيين يبقى لكل نظام خصوصياته .

وعليه يجب على باقي دول العالم الثالث التي لا تزال تتخبط في محاولات فاشلة لتحقيق النمو أن تستفيد من التجربتين السابقتين وتبحث عن الطرق الملائمة لكي تلتحق بمصاف الدول المتقدمة وهذا بالبحث أولا عن سبب فشل تجاربها التنموية واختيار النموذج التنموي الذي يناسب طبيعة أنظمتها . واستغلال الثروات الموجودة في بلدانها استغلالا صحيحا والتخلص من التبعية المفرطة للمستعمر السابق والتكتل بينها .

قائمة المراجع:

- **الكتب**

- عبد الحي وليد سليم ، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي،1978-2010**، الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية، 2000،ص20.

- عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي ،**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها و سياساتها**،الدار الجامعية للنشر ،القاهرة 2003،ص.164.

- زايتس كونراد ترجمة سامي شمعون، **الصين عودة قوة عالمية**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية،2003.ص.44

[1]-Everett E Hagen ,**Economie de développement**,Economica,Paris1982,p 100.

-J-M.Albertini,A.Slem,**Comprendre les théories économiques 1.clés de lecture,** éd du seuil,paris,1986p.26-28

- J-M.Albertini,A.Slem,**Comprendre les théories économique 2..petit guide des grands courants,**ed du seuil,paris,1986p127-128.

- **المقالات**[ال]

-خضير منعم أحمد ،"تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية عوامل النجاح و مجالات الاستفادة منها في الدول النامية"**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 12 العدد2016،34ص.196

"-Les réformes en chine depuis 1978 :un bilan", **problèmes économiques**, n2-354,1993,p.05

- **المواقع الإلكترونية**[ا]

- الربيعي فلاح خلف ،"مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف"،18 فيفري 2009،على الموقع www.ahewar.orgأطلع عليه يوم 20 سبتمبر 2018

- خشيب جمال "نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن"، 24 فيفري 2015،على الموقع https://www.alukah.net/culture،أطلع عليه يوم 25 أوت 2018 .

- عبد النبي سعيد رشيد ،"التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"،**دراسات دولية** 2008،على الموقع http/www.iasj أطلع عليه يوم 02.أفريل 2019

- كليب فتحي،"الإشتراكية ذات الخصائص الصينية"،و تحديات التنمية و التطوير،3جويلية2018،على الموقع http://www.tellskuf.com/index.php/culture/75851-fathi.html ،أطلع عليه يوم 10جويلية .2019

-ماوتسي تونغ القائد الأكبر للصين المنقسمة بشأنه "30 جانفي 2017 **موسوعة الجزيرة** على الموقع http//,www.aljazeera.net,encyclopedia icons أطلع عليه يوم 11 فيفري 2019

-"الكمونة الشعبية"2009،www.chinatoday.com.cn,Arabic،اطلع عليه يوم 11 فيفري 2019.

الهوامش:

[1] J-M.Albertini,A.Slem,**Comprendre les théories économiques 1.clés de lecture,** éd su seuil, paris,1986p.26-28

[2]-Everett E Hagen ,**Economie de développement**,Economica,Paris1982,p.100

[3]-فلاح خلف الربيعي،"مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف"،18 فيفري 2009،على الموقع www.ahewar.orgأطلع عليه يوم 20 سبتمبر 2018

[4] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي،**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها و سياساتها**،الدار الجامعية للنشر ،القاهرة 2003،ص.164.

[5]جمال خشيب"نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن"، 24 فيفري 2015،على الموقع https://www.alukah.net/culture،أطلع عليه يوم 25 أوت 2018.

[6]-وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي،1978-2010**، الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية، 2000، ص.20.

[7] محمد عطية محمد فرحان،**التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير،جامعة الأزهر ،2012،ص.49

[8] J-M.Albertini,A.Slem,**Comprendre les théories économiques 2..petit guide des grands courants,** éd du seuil,paris,1986p127-128

[9]كونراد زايتس ترجمة سامي شمعون، **الصين عودة قوة عالمية**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية،2003،ص.44

[10] "الكمونة الشعبية"2009،Arabic,www.chinatoday.com.cn أطلع عليه يوم 11 فبفري 2019

[11]-" ماوتسي تونغ القائد الأكبر للصين المنقسمة بشأنه "30 جانفي 2017 **موسوعة الجزيرة** على الموقع http//,www.aljazeera.net,encyclopedia icons أطلع عليه يوم 11 فيفري 2019

[12]-وليد سليم عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.31

[13]-فتحي كليب،"الإشتراكية ذات الخصائص الصينية"،و تحديات التنمية و التطوير،3جويلية2018،على الموقع http://www.tellskuf.com/index.php/culture/75851-fathi.html ،أطلع عليه يوم 10جويلية .2019

[14] "-Les réformes en chine depuis 1978 :un bilan», **problèmes économiques**, n2-354,1993,p.05

[15]-Ibid.p.06

[16]منعم أحمد خضير،"تجربة التنمية الاقتصادية لدولة كوريا الجنوبية عوامل النجاح و مجالات الاستفادة منها في الدول النامية"**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 12 العدد2016،34ص.196

[17]-.نفس المرجع،ص.197

[18] -منعم أحمد خضير، مرجع سابق،ص.204

[19] سعيد رشيد عبد النبي،"التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"،**دراسات دولية** 2008،على الموقع http/www.iasj أطلع عليه يوم 02.أفريل 2019